

# الفصل الرابع

## الفصل الرابع: البنية الاجتماعية والطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري

- 1/ البنية الاجتماعية الجزائرية في فترة الأتراك
- 2/ -البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري في ظل السيطرة الفرنسية
- 3/ خصائص البنية الاجتماعية الجزائرية بعد الاستقلال
- 4/ تشكل الطبقة الوسطى الجديدة و نموها في المجتمع الجزائري ( 62 - 85 )
- 5/ تحولات المجتمع الجزائري وبوادر إنهيار الطبقة الوسطى ( 1985 - 1998 )

## 1- البنية الاجتماعية الجزائرية في فترة الأتراك :

شهد المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد العديد من التحولات والتناقضات في بنياته الاجتماعية والإقتصادية نتيجة للظروف التاريخية التي مر بها ، والعديد من الغزوات والإستعمارات بدءا من الرومان والوندانيون، البنزطونيون والعرب والأتراك والفرنسيون، هذه الغزوات صاحبها إنتقال العديد من البنى الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية الغربية عليه، أدت إلى تشويه البنية الاجتماعية ككل وجعلت من هذا المجتمع فريسة سميئة يشتهيها الكل ويتسابق في إستنزاف خيراتها، ولكي لا يأخذ مبحثنا هذه الصبغة التاريخية البحتة ونظراً لعدم توفر المادة العلمية الكافية لتغطية مختلف هذه المحطات والمراحل، سنحاول البداية من الإحتلال التركي للجزائر والبنية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها هذا المجتمع في تلك الفترة.

كانت الجزائر ( العاصمة ) قبل الإحتلال التركي جمهورية بلدية تديرها أقلية بوجوازية تحت حماية قبيلة الثعالبة العربية، في بداية القرن السادس عشر نظمت المملكة الإسبانية هجوما على الجزائر والذي عرف بـ " الحملة الصليبية الإفريقية " حيث سيطرت على الجانب الجنوبي الغربي الإستراتيجي من البحر الأبيض المتوسط مما جعل الجزائر تطلب الحماية من الدول العثمانية بقيادة "عروج وبارباروس" مما أدى إلى فرض الحماية التركية على الجزائر ولقب حاكمها بلقب **باي** " أمير الأمراء " وإضافة إلى سكانها كانت هناك جماعة تسمى الطائفة والتي تتكون من الأتراك ، والإنكشاريون وهم الجيش يقدرون بـ 2000 جندي، أرسلهم السلطان لحماية محميته الجديدة وهؤلاء كانوا يجندون من بين فقراء الناس من الأناضول والبانيا وغيرهما من الأقاليم التركية وقسمت الولاية إلى ثلاثة مقاطعات أو كما يسميها الأتراك ( أوبايكيا ) يحكم كل منها باي، وكانت الفئتين في صراع مستمر على السلطة إلى أن بلغ نهايته بإنتصار الطائفة والتي إكتسبت حق التدخل في السياسة لذلك قررت سنة 1671 إزالت مركز باشا الولاية وإنتخاب " داي " بدلاً منه وجعل ولاية الجزائر أكثر إستقلال عن القسطنطينية ، يعينه الباي لفترة ثلاث سنوات شرط أن يكون من الأتراك الذين يمكنهم أن يكونوا أعلى المتنافسين على الوظيفة ، وكان

يساعد البايات في إدارة شؤونهم في المقاطعة، قوة عسكرية(الإنكشاريون) وقواد مدنيون، وظائفهم هي السيطرة على القبائل وتحديد وجباية الضرائب .

لذلك كان لهذه الفئة بعض المزايا المادية والقانونية التي أمنوها لأنفسهم ( إمتياز ملكية الأرض) وبذلك تشكلت أرستقراطية جديدة كانت لها في الحقيقة نظرة مغلقة مبنية على أصول عنصرية أهم شروطها أن يكون العضو تركيا .

وكانت الأرستقراطية العسكرية والبحرية مفتوحة في شريحتها الدنيا على المنحدرين من آباء أتراك وأمهات جزائريات ( الخرجلي ) .

وكان المغاربة الفارون من التفتيش الإسباني يشكلون بورجوازية منظمة في هيئات تحتكر الصناعة المحلية ،وكانوا ممنوعين من الإشتراك في النشاط العسكري، وكان الأكثر ثراء منهم يستثمرون في سفن القراصنة ويشاركون أرباحهم ، إضافة إلى اليهود ( الكيبوسبون ) المهاجرون من إسبانيا -جزء من هذه البورجوازية-،الذين كانت مهنتهم الأساسية التجارة، خاصة تأمين تراخيص التصدير.

إضافة إلى القراصنة الذين كانوا يتسمون بشعبية كبيرة بين سكان المدينة لأنهم كانوا يساهمون في ثروتهم ونشاطاتهم التجارية وكانوا يشكلون حصنا منيعا للولاية، وينتمي القراصنة إلى آسيا حيث غادروها في الفترة السابقة، يعملون في المناطق المواجهة لسواحل شمال إفريقيا قبل أن يصل الأتراك إليهم(الإنشكاريون).

وهناك فئة أخرى تتمثل في الفلاحين أو الخماسين الذين كان يفلحون الأراضي التي تملكها الأرستقراطية وكانوا يسمون بالفلاحين الأجراء ، الذين كانوا يشار إليهم باسم الخماس والذين كانوا يعيشون من خمس محصول الأرض الذي كانوا يحتفظون به.

هذا عن البنية الاجتماعية داخل المراكز الحضرية الرئيسية أما خارجها ( السلطة التركية لم تمتد إلى كل الإقليم الجزائري ، فالحقيقة أنها لم تكن سارية المفعول ، إلا في وقت جباية الضرائب ، حينما كانت القوات تشرع في زيارة القبائل العربية البربرية للحصول على إتاوة الداوي ) فكانت بنية قبلية، حيث كانت المناطق الداخلية تضم جماعات محلية

متنافسة تتكون من شيخ القبيلة ورعيته، وفئة متعاونة مع الأتراك ( السلطة المركزية )  
يلقبون باسم المخزن وكان يعين من بينهم المساعدون الإداريون لحكام الأقاليم .

أما بالنسبة للبنية الاقتصادية ( بنية الملكية الجزائرية - أنماط الإنتاج السائدة) فأول ما  
تجدر الإشارة إليه أن الجزائر في مرحلة ما قبل الرأسمالية (قبل الإحتلال) لم تكن تظهر  
إنفصالا قاطعا بين المدينة والريف لذلك فهي لم تكن إقطاعية ولا مشاعية ( كما كان يفسر  
الإحتلال الفرنسي في كل مرة حسب أهدافه المرجوة ) ، ولا بدوية \* .

كانت بنية الملكية الجزائرية تتألف من ثلاث فئات " عرش ( ملكية خاصة ولكنها غير  
قابلة للإنتقال للغير ) ، ملك ( الملكية الخاصة التي تنقل للغير ) وحبوس (أرض موهوبة  
دينية أو ثقافية ) " (1)

1/العرش :ويقصد بالعرش "صورة جماعية للملكية تؤدي إلى القيام على المراعي في  
المناطق ،القبائل المربية للحيوان أو لدى القائمين على الحبوب " (2).فملكية العرش مبنية  
على حق العمل وفي حالة عدم توفر من يخدمها ، تنتقل إلى مالك آخر،و لا يملك  
أصحابها حجبا مكتوبة.

2/الملك: "يقصد بالملك ضرب من الرزق العائلي لا يخضع للتفريق من جراء المحافظة  
على وحدات الإرث دون القضاءعلى تدخل الأسرة أو العرش في حالة غموض الروابط  
الاجتماعية في الحصول على الأرض المقتطعة" (3) .فهو يرتبط بحق الإمتلاك وفكرة  
السيادة ، ويملك أصحابها حجبا مكتوبة عنها .

\* فمثلا جاليسو يرى بان نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار هو الاقطاع اي ان المجتمع الجزائري مجتمع اقطاعي  
-وكان التعريف الاولي لاي مجتمع اقطاعي شير الى علاقات اجتماعية معتمدة على امتلاك الريع العقاري المستخرج من طبقة فلاحية تحتفظ  
بحقوق استعمال الارض ووضع اليد عليها ،بواسطة فئات ارسنقراطيهيرتبط اعضاؤها فيما بينهم بروابط شخصية ويشكلون الطقات العليا للجهاز  
السياسي ،وبهذا المعنى فالمجتمع الجزائريقبل الاستعمار هو بلا شك مجتمع اقطاعي-  
اما فالنسي مثلا فيرى ان نمط الانتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار هو القدامة -البداة،ذلك ان الهياكل الاجتماعيةالسابقة للاستعمار،متميزة  
بركود القوى الانتاجية(لمزيد من الاطلاع انظر :تاريخ الجزائر الحديث-عبد القادر جغلول ص37-38

1 -مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة/سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 54  
2 اندري برنيان واخرون:الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي ومنصف عاشور،ديوان المطبوعات الجامعية  
،الجزائر، 1984،ص192.  
3 نفس المرجع،ص192.

3/الحبوس:"كانت الحبوس بالخصوص مذبولة إلى الفرق الدينية، تتحرر من قيد الضرائب و التبعية أحياناً، وهي عبارة عن أرض عمومية تعود إلى المساجد و الزوايات ...<sup>1</sup> فهي السمة الأخيرة لنظام الملكية في المجتمع الجزائري حيث تحفظ ملكية الأرض لله ، بغية أن يفيد إستخدامها مخلوقاته ، والشكل الذي يأخذه الحبوس تتمثل في شكل هيبية إلى منظمة دينية أو خيرية . ويعد هذا الشكل من الملكية أكثر إنتشار في المدينة عنه من الريف .

جدول (1) يمثل شكل ملكية الأرض في فترة الأتراك (2)

العروش	جزء من أرض القبيلة يعترف به كملكية خاصة للفرد أو العائلة التي تفحله	لا يباع
الملك	ملكية خاصة تكتسب بعقد	يمكن بيعها ولكن العرف يمنع ذلك
الحبوس	ملكية وهبت لمنظمات دينية أو لمؤسسات ثقافية	لا تباع

مما سبق يتبادر إلى ذهننا أي التشكيلات الإقتصادية ما قبل الرأسمالية تنتمي الجزائر، وقبل الخوض في ذلك سنحاول أن نورد أهم التشكيلات الاقتصادية (الموجدة بهذه الدول)، المطروحة لا سيما من طرف ماركس إذ يقسمها إلى ثلاثة أنماط لكل منها مميزات: <sup>3</sup>

1- نمط الملكية الآسيوي : في هذا النمط لا توجد ملكية ، إنما حيازة فردية ، والمالك الوحيد والحقيقي للأرض هي الجماعة ، والفرد عضو بداخلها يعيل نفسه منها ، وتجمع بين الزراعة والصناعة الحرفية ، وتمتلك جزءاً من فائض العمل .

2- النمط القديم : يتميز بفصل الأرض المشاع عن الملكية الخاصة ، فالأرض المشاع هي ملكية الدولة (ملكية عامة) ونظراً للتنظيم شبه الحربي في هذا النمط

<sup>1</sup> مغنية الأزرق: المرجع السابق ص

<sup>2</sup> نفس لمرجع، ص

<sup>3</sup> -الرجع نفسه، ص

من المجتمعات ، فإن الإنتاج يتركز في المدينة ، والملكية الخاصة لا تكون إلا لسكان المدينة .

3- النمط الجرمانى: يتميز هذا النمط بسيادة الملكية العامة والخاصة وأنهما مكملتان لبعضهما البعض وعلى عكس النمط القديم فإن الملكية الخاصة تنتشر أكثر في الريف منها من المدينة.

وفي هذا الإطار نجد بعض الباحثين على رأسهم **غاليسو** يرى أن التشكيلة الإقتصادية الجزائرية كانت مماثلة للأنماط الثلاثة عندما حاول مقارنة كل شكل من أشكال الملكية بالأنماط أعلاه .

إلا أن المتمعن في الأنماط الثلاثة وعند إعادة تحليله للبنية الاجتماعية الجزائرية، وقبل عقد المقارنة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف يجب الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجزائري بأكمله أي مراعاة البناء الفوقي التركي داخل المجتمع الجزائري، ذلك أن نظرة غاليسو إلى السيطرة التركية كانت محصورة في النموذج القبلي للتنظيم الإقتصادي أسماه بالإقطاع القائد ، وهو يختلف عن الإقطاع الأوروبي ، وهذه الإنطلاقة أغفلت الأثر الضمني الاجتماعي والإقتصادي للحضور والحكم التركي، ذلك أن العلاقة غير المتكافئة\* التي أوجدها الأتراك بينهم وبين الجزائريين أعطت بعدا إستعمارياً .

ضف إلى ذلك فإن السيطرة التركية لم تمتد الى المجتمع الجزائري بأسره بل كان إمتدادها محدود على حساب القبائل المحلية ، لذلك لا يمكن إعتبار التنظيم الإقتصادي - الاجتماعي التركي يعبر عن الإقطاع القائد(حسب غاليسو)،وعليه يمكن القول بأن أسلوب الإنتاج الجزائري جمع سمات إقطاعية وإستعمارية مسؤولة عن الشكل الخاص للبنية الاجتماعية .

وكخلاصة لهذه الفترة يمكن القول ان البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري كانت تضم بناء طبقي يتكون من فئة أرستقراطية تركية مكونة من الدايات والمديرين والعسكريين ، إحتكرت السلطة السياسية والإقتصادية، كانت تخضع لها أرستقراطية محلية في طابعها (

\* يتمثل هذا اللاتكافئ في احتكار الأتراك للوظائف العامة-صك العملة-صناعة الاسلحة-الطواحن المائية-الرقابة على التجارة الخارجية...الخ

المخزن ) وتفرض سلطتها على أقاليم معينة بفضل ولائها لقرينتها التركية، وهناك أرسنقراطية ثالثة مؤلفة من الزعماء الدينيين الذين كانوا يعارضون الحكم التركي عامة .

أما البورجوازية التجارية والصناعية فشكلت الطبقة الوسطى بين الأرسنقراطيات المختلفة السابقة والفلاحين، ولم يكن لها إمتيازات رغم نشاطها الذي تقوم عليه الدولة وكانت تحت سيطرة الحكومة التركية وهي نسبة ضئيلة في هذا المجتمع تقدر بـ(3.12%)، وهناك فئة ثالثة تتكون من الفلاحين والعاملين حيث كان العمال ينقسمون إلى ثلاثة شرائح، عمال موسميين ، وعمال دائمون ، وعمال شبه دائمون . كانت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية صعبة للغاية .

ووجدت تحت هذه الفئة ، فئة جديدة عرفت بالبيروليتاريا الريفية نتيجة إدخال التكنولوجيا في الزراعة، وكانت حالتها في تدهور مستمر، لذلك كانت مصدر قلق وخوف للمديرين المحليين.

هذه أهم الفئات الاجتماعية التي تمثل البناء الطبقي للمجتمع الجزائري في فترة السيطرة التركية وهي تعكس في عمومها نموذج طبقي يتكون من ثلاثة طبقات هي الطبقة البورجوازية (الارسنقراطية)، الطبقة المتوسطة و الطبقة الدنيا. وسنحاول في المباحث التالية تحليل البنية الاجتماعية في باقي المراحل التاريخية.

## 2- البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري في ظل السيطرة الفرنسية

قبل التطرق للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة يجب الإشارة إلى أن السيطرة الفرنسية تختلف عن السيطرة التركية من حيث المضمون ذلك أن "الأتراك" قد إحتفظوا بالبنية الاجتماعية المحلية ، دون أن يمسوها بينما كانوا يستمدون منها دخلهم ، أما الفرنسيون ، فعلى النقيض من ذلك فلم تكن بإستطاعتهم أن يستغلوا السكان المحليين إلا بتحطيم أسسهم ذاتها <sup>(1)</sup>

فالإستعمار الفرنسي ذو طبيعة خاصة، فسيطرته على المجتمع الجزائري كانت متلازمة بتدمير البنية الإقتصادية والإجتماعية له وهذا ما سنلمسه من هذا التحليل.

وقعت الجزائر تحت السيطرة الفرنسية في سنة 1830، حيث تم إرسال 38 ألف رجل للإستيلاء عليها ، وسهل من المهمة ضعف الحكم التركي، وكان الهدف المصرح به إزاء هذا الاستلاء، هو ما أعلنه "دوبرمون Dobremon" أن الجزائر من جميع الطبقات ستؤمن لهم حرية العبادة والملكية والتجارة " <sup>(2)</sup> أي أن فرنسا جاءت لتحرير المجتمع الجزائري من الإستعباد التركي ، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك ، فبعد هذا التصريح مباشرة ، سمح دوبرمون لقواته بنهب المدينة .

فأهداف الإستعمار الفرنسي الحقيقية كانت بالدرجة الأولى إقتصادية ( سوق جديدة للسلع الأوروبية ، نهب الثروات والخيرات التي يزخر بها المجتمع ) وسياسية بل أبعد من ذلك إلى جعل الجزائر مستعمرة إستيطانية . ولإتمام ذلك تطلب الأمر بضرورة إمتلاك جزء من أرضها لصالح الرعاية الفرنسيين ليصبحوا أصحاب أرض وأصحاب حق وعليه كانت الخطوة الأولى تجريد السكان المحليين من أراضيهم .

<sup>1</sup> مغنية الأزرق ، مرجع سابق ، ص 67 .

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 50.

ورافق هذا إعلان حاكم فرنسا " أن الجزائر جزء من فرنسا " تم تقسيمها إلى ثلاثة مناطق ، مدنية ومختلطة وعربية .

المناطق المدنية يسكنها أغلبية أوروبية ، أما الأقاليم المختلطة تضم نسبة قليلة من الأوروبيين ، أما الأقاليم العربية ، فيسكنها العرب ، وكانوا موضوعين تحت الحكم العسكري .

ولكي تكون الأمور قانونية، أعلن دستور 1848 أن الجزائر جزء لا يتجزء من الأراضي الفرنسية ، ومنذ ذلك الحين بدأت سياسة إستيطان رسمية منظمة عن طريق تشجيع الهجرة من الألزاس واللورين ، وجنوب شرقي فرنسا ، كما بدأت ممارسة سياسة الإستيعاب، وأصبح من المحتم أن تعالج كل الشؤون الجزائرية على أيدي الوزارت الفرنسية في باريس تحت توجيه ممثلي المستعمرين وبالرغم من كل هذه الشعارات الخاصة بالعدالة والتساوي الزائفة ، فقد عاش المستوطنون كطبقة متميزة عن بقية أبناء الجزائر من جميع نواحي الحياة بحيث يمكن القول أن هذا التميز إتخذ شكل التفرقة العنصرية التي إتخذت من الإختلاف العرقي والثقافي أساس لها " (1) .

فمثلا من الناحية الثقافية يتمتع المستوطنون وحدهم بنظام التعليم الذي أصبح إجباريا ومجانيا في فرنسا منذ سنة 1884 ، في الوقت الذي لم تتح فيه الفرصة إلا لعدد قليل من الجزائريين للإلتحاق بالمدارس الرسمية ، حيث تبلغ نسبة الجزائريين المنتمين إلى المدارس الفرنسية حتى سنة 1930 ( 6% ) من مجموع الأطفال وهم أبناء الفئات المرتاحة ماديا من جهة ، والتي لها علاقة حميمة مع المستعمر (تحالف سياسي) من جهة أخرى (2) .

ولتجسيد دستور 1848 كان لابد من تدمير نظام الملكية السائد في المجتمع الجزائري ، وكان ذلك واضحا في مجموعة القوانين التي سنتها فرنسا والتي كان أهمها الصادرة في سنوات ( 1844 ، 1846 ، 1863 ، والقانون العام 1873 المعدل في 1887 ) كانت تتفق

<sup>1</sup> - د / محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 39 .

<sup>2</sup> عبد اللطيف بن أشنهو : تكون التخلف في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1980 ، ص 485 .

مجمّلها على إمكانية بيع أراضي الملك ، والعرش والحبوس - وهي أشكال الملكية السائدة في المجتمع الجزائري حسب ما تم ذكره في المبحث السابق - .

وقد جاءت هذه القوانين إستناداً إلى أن العرف السائد في البلدان الإسلامية يمنح ملكية الأراضي للبايلك، وأعتبرت (فرنسا) نفسها وريث الدولة التركية، ومنه شرعت في فرض سيطرتها على الأراضي غير المستثمرة كخطوة أولى ، تلتها السيطرة على باقي الأراضي ، وفق إحتياجتها التي جسدتها لها القوانين أعلاه، التي سمحت لها بإمتلاكها، وجعل مالكيها الأصليين إما خماسين أو عمال موسميّين، والأغلبية منهم هاجرو إلى المدن، أو إلى الدول العربية مثل المغرب ، وسوريا... وكانت نتيجة تلك المراسيم والقوانين أن فقد الجزائريون 45% من أراضيهم (1)

كان هذا التحول بداية لظهور الفردية في الإنتاج الزراعي بعد تحطيم النمط الجماعي في الزراعة " وقد دلت الإحصاءات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري إلا حوالي ( 10% ) ممن يعملون بنظام الخماسة و ( 12% ) من الرعاة، أما العمال الدائمون والموسميون، فلم تتجاوز نسبتهم ( 12% ) حتى سنة 1954 " (2) .

وعند التطرق للتشكيل التاريخي للبنى الاجتماعية في الفترة الإستعمارية ، يفترض بنا الإلمام بالسياسة الاقتصادية ، ونمط الإنتاج السائد بها في هذه الفترة، ويرى المحللون أن النمط السائد في هذه الفترة هو النمط الرأسمالي (الذي كان في بداياته)، والذي ينقسم إلى قسمين: نمط رأسمالي زراعي ، ونمط رأسمالي صناعي.

### 1- نمط الإنتاج الرأسمالي الزراعي:

تشكل الزراعة القاعدة الرئيسية لتراكم رأس المال في الجزائر، وكانت البداية مرتكزة على زراعة الحبوب والكروم، وهذه الأخيرة كانت الأكثر أهمية، بعدها تأتي زراعة الخضر ثم زراعة التبغ.

<sup>1</sup> محمد السويدي : مرجع سابق ، ص 75 .

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 77 .

ولنجاح العملية وتكوين رأس مال تبنت السلطة الفرنسية عمليات نزع الملكية من الفلاحين الجزائريين - كما سبقت الإشارة - وفق مجموعة من القوانين منها قرار مجلس الشيوخ "le senates consulte" لعام 1831 وقانون المصادرة لعام 1871 وقانون فارنر "wanier" لعام 1873 ، أما قوانين 1887 ، 1897 ، 1927 ، فقد شكلت ترسانة قضائية صلبة ، موضوعة بين أيدي البورجوازية لتحقيق أغراضها (1) .

فقانون 1887 مثلاً صرح بأنه يمكن لأصحاب العرش بيع أراضيهم عن طريق الإستقصاء ، أما قانون 1929 فقد جاء لتسريع عملية فرنست الأراضي الجزائرية - خاصة ملكية العرش - .

ولتوضيح الصورة أكثر فإنه يمكن إعطاء نسبة عن الفئة الجزائرية الموجودة بالريف كيف كان توزيعها حتى سنة 1900 ، إذ نجد نسبة (3.3%) مزارعون ونسبة (30.9%) خماسون ، ونسبة (11.02%) عمال ونسبة (54.7%) مالكون أما في سنة 1914 فكان توزيعهم كما يلي: مالكون (48.6%) ، مزارعون (3.5%) ، خماسون (31.4%) ، عمال (6.4%) (2) .

وتجدر الإشارة قبل تحليل هذه النسب أن المالكين الذين يمثلون نسبة كبيرة يمتلكون مساحة صغيرة جداً، سرعان ما سيتخلى عنها أصحابها بسبب العراقيل التي تمارس من طرف السلطات الفرنسية في السنوات القريبة المقبلة.

بإبعاد نسبة المالكين نجد أن النسبة العالية تمثل نسبة الخماسين (30.9%) ثم (31.4%) ، وهي المؤشر الحاسم عن تحول ملكية أراضي الجزائريين إلى ملكية خاصة ، فهي حصيلة النمط الرأسمالي المسيطر في الملكيات الجزائرية الكبيرة .

## 2- نمط رأسمالي صناعي:

1 - عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 207.

2 - نفس المرجع ، ص 228 .

كانت الصناعة في هذه الفترة مقتصرة على قطاعين، قطاع تحويل الإنتاج الزراعي ( مثل الكروم ) من جهة ، وقطاع البناء والأشغال العامة ، والنشاطات الملحقة من جهة ثانية ( مثل السكك الحديدية ) .

والمتتبع لتطور التصنيع في الجزائر يلاحظ ضعفه في هذه الفترة حيث لا توجد صناعات كبرى خارج الإستثمارات المنجمية ، فالصناعة المنجمية وحدها المزدهرة ، وهي للأسف بين الأيدي الأجنبية ، الإنكليزية والبلجيكية، إضافة إلى بعض الورش الصناعية الخاصة بالنسيج ، ومعامل التصليح التي تدخل تحت بند " عمل المعادن العادية " حيث تضم تصليح السفن ، السكك الحديدية ، إصلاح الآلات الزراعية ... الخ، ثم يأتي بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العامة والصناعات الملحقة ( كصناعة الإسمنت... ) . أما في مجال الصناعة التقليدية فقد عملت فرنسا على تدمير هذه الأخيرة وذلك بإصدار قانون إلغاء النظام الحرفي .

وعليه يمكن القول أن النمط الرأسمالي الصناعي في هذه الفترة كان ضعيف ، وأن الإهتمام الحقيقي به بدأ بعد إكتشاف البترول سنة ( 56 ) ، حيث جاءت فكرة التصنيع مجسدة في مشروع قسنطينة " 59 - 64 " التي كانت تركز على مكنة الزراعة ، وإنشاء مصانع ذات طابع تكنولوجي ، إلى أنها لم تجسد على الواقع وفشلت .

بعد إستعراض النمط الرأسمالي بقسميه، لمسنا غلبة النمط الرأسمالي الزراعي، فهو الذي يطبع البنية الاقتصادية السائدة في هذه الفترة ، وهذا بدوره يعكس شكل البناء الاجتماعي السائد بها والذي يتميز بتفاوت جوهري عكسته السيطرة الفرنسية.

فأهم الفئات التي كانت موجودة ومتعايشة داخل البناء الطبقي، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام:

## 1- البورجوازية ( الأرستقراطية ) :

إنعكس تفتت نظام الملكية في المجتمع الجزائري على تكوين الجماعات الإجتماعية المشكلة له ، ففي التواجد العثماني أشرنا إلى الأرستقراطية بفئاتها الثلاثة، فالأولى هي الأرستقراطية التركية ، ومن الطبيعي أنها بعد سقوط الجزائر في يدي الفرنسيين ، فرت

ورجعت إلى بلدها ، وخلفها طبقة أُرستقراطية أوروبية من كبار الضباط والأوروبيين ، وكبار المالكين العقاريين، وهي الفئة المسيطرة إقتصاديا والمهيمنة سياسيا وعقائديا .

وأرستقراطية دينية والتي مثلها في هذه الفترة الأمير عبد القادر فقد دمرتها فرنسا لأنها حاربت الإستعمار ووقفت ضده .

أما الأُرستقراطية الثالثة المخزنية ، فقد كانت في صف المستعمر ، وكانت تمثل وسيطا لإبلاغ أوامر المستعمر وتنفيذها، فهي التي بقيت محافظة على مستواها ، وهي أقلية ، لا تمارس هيمنة سياسية ولا إقتصادية ، وتتمو في ظل الفئة الأولى متحالفة سياسياً معها، كما " تقوم بمهام قمعية من خلال المناصب الإدارية ، ووظائف التمثيل التابعة التي تتنازل لها عنها البورجوازية ، والإدارة الإستعمارية العليا " (1) .

وشريحة من كبار التجار في ميادين طحن الحبوب أو الزيوت ، ويمارس هؤلاء تجارة الإستيراد والتصدير ، التي يهتم بها الأوروبيون ، خاصة فيما يتعلق بمراحلها الخارجية، وهي في أغليبتها أوروبية بإستثناء نسبة قليلة من الجزائريين فمثلا في سنة 1927 من بين المنتجين المصدرين للتمور نجد جزائري واحد مقابل 08 أوروبيين (2).

## 2- البورجوازية الصغيرة ( الطبقة الوسطى ):

وتضم هذه الطبقة شريحة المالكين الأوروبيين لمساحات محدودة ما بين (10 - 50) هكتار، وقد تصل في بعض الأحيان إلى 100 هكتار، وهي خاضعة للبورجوازية، كما تضم الفلاحين الأوروبيين الذين يستأجرون الأراضي من كبار المالكين .

وشريحة من التجار وسطاء ما بين المنتج وبائع الجملة الذين يشترون بعض المحاصيل، قبل قطفها ويعيدون بيعها، وأغلبهم يمارسون نظام الربا مع المالكين الجزائريين.

وفئة قليلة من المالكين الجزائريين خاضعة للسيطرة الإقتصادية والسياسية للطبقة الأولى. وشريحة من المثقفين الجزائريين نسبتها قليلة، نظرا لأن التعليم كان مقتصرا على

<sup>1</sup> عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 293.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 217 .

فئات إجتماعية معينة، وأغلب فئاته هي من خرجي المدارس الحرة أو كما يسميها أصحابها المدارس الإصلاحية " هذه المدارس كانت تمثل تهديدا حقيقيا للوجود الإستعماري في البلاد لأنها تعلم العربية الممنوعة في المدارس العمومية ، وتنشر الديمقراطية الدينية المنادية بالحرية الفردية والوطنية " (3)

ذلك أن المدرسة الإصلاحية تقوم بوظيفة عقائدية أما الثانية فكانت تقتصر أساسا على نقل الأفكار وهي الفئة التي لعبت دوراً قيادياً في تحرير المجتمع الجزائري .

### 3- الطبقة الدنيا:

تمثل هذه الفئة طبقة الفلاحين الجزائريين ، والمزارعين والخماسين ونسبة قليلة من العمال الجزائريين، ونشير في هذه الفترة إلى ظهور طبقة عمالية في الخارج، هذه الفئة كانت تتسم بالفقر وإستغلال قوة عملها ، وهذا ليس بغريب ، فالجزائريون لا يحتلون من بين السكان الأوروبيين ولأسباب سياسية واضحة ، إلا المناصب الدنيا، ولا يحوزون إلا على جزء أدنى بالطبع ، فهم خاضعون لقمع سياسي ، وعقائدي مستمر .

---

<sup>3</sup> - كواشى حسين : التعليم في الريف الجزائري " التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال " ، مجلة علم الاجتماع ، ديوان مطبوعات الجامعة ، رقم 3 ، ابريل 1986 ، ص 35 .

### 3- خصائص البنية الاجتماعية الجزائرية بعد الإستقلال

إن الحديث عن البنية الاجتماعية الجزائرية بعد الإستقلال يقترن بالحالة الإقتصادية التي سادت الجزائر في سنة 1962 ، حيث خلف خروج المدمرين هياكل صناعية ضعيفة تقنيا وعدديا تقدر ب700 مشروع صناعي ، ومليون هكتار من الأراضي الفلاحية مهجورة من أصحابها السابقين (1).

هذا العمل ألحق أضرارا كبيرة بالبنية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الآثار الاجتماعية التي خلفها الإستعمار الفرنسي أثناء تواجده والمتمثلة في إدخال أشكال من الإنتاج الرأسمالي الإستغلالي، وتشجيع التفاوت الإجتماعي وتوسيع الفوارق التي أفرزتها القوانين الإستعمارية، خصوصا في ميدان الملكية العقارية، كما سبق وأشرنا في المبحث الثاني والتي شوهدت البنية الاجتماعية الجزائرية .

فالبنية الاجتماعية التي في طريق التكوين منذ 1962 إلى يومنا " ناتجة عن حاجة حقيقية لإعادة هيكلة البنية الاجتماعية طبقا للحاجات الاجتماعية الثقافية للمجتمع الجزائري، ونزولا على توجيهات فعل إجتماعي ثوري بالدرجة الأولى " (2).

---

<sup>1</sup> محمد السويدي :مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق ، ص 99 .

<sup>2</sup> زايد مصطفي : " التعليم في الجزائر ، المؤسسة الرسمية واعادة تكوين البنية الاجتماعية " ، مجلة علم الاجتماع ، ديوان المطبوعات الجامعية ، رقم 3 ، ابريل 1986 ، ص 50 .

وقد شاهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة مجموعة من التحولات والتطورات المتمثلة في إعادة هيكلة مختلفة الأنشطة الاقتصادية والإدارية والتعليمية ، مما انعكس على البنية الاجتماعية ، والكثير من هذه التحولات كانت قصدية تعكس الرفض لنمط أو أنماط من البناء الاجتماعي التقليدي .

ولفهم ذلك يجب إجراء تحليل للعوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة.

## 1- العامل السياسي:

يفرض العامل السياسي نفسه في التاريخ الجزائري - من الإستعمار إلى وقتنا الحاضر - كعامل حاسم في فهم التغييرات التي طرأت على البنية الاجتماعية والذي يفرض علينا الإشارة إلى ثورة التحرير والدور الذي لعبته حيال ذلك البناء - الاجتماعي - وفي هذا الصدد يقول " فراتز فانون " إن ثورة التحرير أدت إلى ميلاد مجتمع جديد، فرجال ونساء الجزائر اليوم لا يشبهون أولئك الذين كانوا عام 1830 ، ولا أولئك الذين ظهورا عام 1954 - إن الجزائر القديمة قد ماتت " (1) هذا الإعتراف مجد التوجه السياسي والنضالي الذي قامت به الثورة من خلال حزب جبهة التحرير الوطني، وبعد تحقيق الإستقلال تحول هذا الحزب إلى حزب سياسي وحيد في البلاد، فمنذ إستقلال الجزائر وجبهة التحرير الوطني تدعو للقضاء على إستغلال الإنسان للإنسان في إطار الإختيار الإشتراكي، حيث إشتراط الدستور في ممثلي الشعب أن يتوفر فيهم مقاييس الكفاءة والنزاهة والإلتزام، وأن تمثل الشعب يتنافى مع الثراء أو إمتلاك مصالح مالية (2)

وشهدت الناحية السياسية بعض الصراعات على السلطة نتيجة إنقسام النخبة القائدة على نفسها إلى ثلاثة مجموعات ( إندماجيون ، مركزيون ، ثوريون ) إنتهت بإسقاط الحكومة المؤقتة، وتوليت بن بلة رئيسا للدولة فكان مضطرا لتبني خطاب سياسي وإيديولوجي محدد فرضته ظروف ما بعد الحرب ، وكان هذا الخطاب يركز على عزل الطبقة البروجوازية عن السلطة وفتح الأبواب أمام باقي الفئات الاجتماعية وظهور مفاهيم جديدة

<sup>1</sup> - fanon .f:sociologie d'une revolution maspro,paris,1975,p10.

<sup>2</sup> عبد الله سيد هدية: تجربة التنمية والتحديث في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1988 ، ص 49 .

في الأفق مثل الاشتراكية ، والعداء للإمبريالية، الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالتالي كان تبني التسيير الذاتي .

ولم تتمكن القيادة التي تسلمت السلطة بعد الإستقلال التخلص من عقلية الثورة والإنسجام مع الوضع الجديد والعمل بعقلية الدولة، كانت القيادة تفتقد للخبرة السياسية، ويتردد في خطابها الرسمي كلمة " الثورة " بدل " الدولة " ولهذا كان ينظر إلى رئيس الدولة على أنه " زعيم وقائد " أي أنه يتمتع بشخصية كارزمية (3).

وقد جاء هذا القرار السياسي بتبني المنهج الإشتراكي ( التسيير الذاتي ) لحل بعض المشاكل التي كانت في تلك الفترة، أهمها توسيع قاعدة الحكم وخلق تأييد شعبي من الفئات البسيطة والفقيرة التي كانت تنتظر تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كثمرة للإستقلال .

ولكن للأسف هذه الحلول المقدمة بقيت حبر على ورق نتيجة لإصطدام هذه التجربة بالواقع الاقتصادي خاصة بإستمرار التراجع في الإنتاج - كما سنعرض في العوامل الاقتصادية - وإستمرار التدهور في القدرة الشرائية مما زاد من تدمر مختلف الشرائح الاجتماعية .

وعليه بدأت هذه التجربة في التراجع في صائفة 1965 من خلال صدور قرار يجعل من مدير الوحدة المسيرة ذاتيا تابعا لوزارة الصناعة، بينما كان في مراسيم مارس 63 تحت السلطة المباشرة لرئيس لجنة التسيير. إن هذا التحول فتح صفحة جديدة نحو المركزية في القرار .

كل هذه المعطيات خلقت خلافاً ايديولوجية ، أدت إلى تنظيم إنقلاب سياسي تحت قيادة بومدين ونجاحه، بهدف التقويم الاقتصادي السياسي الجزائري، وكان لهذا الإنتقال السياسي تأثيرات بالنسبة للعلاقات بين الطبقات داخل السلطة وخارجها وسرعان ما قبل بتأييد واسع لمختلف الشرائح الاجتماعية .

<sup>3</sup> ادريس بولكعبات : وضعية الطبقة الوسطى ، مرجع سابق، ص 89 .

وقد أدى التغيير الحاصل إلى توقيف تجربة التسيير الذاتي - خاصة في المجال الصناعي - وبالتالي توقيف التسيير في إتجاه شعبي يعادي الفعالية الإقتصادية والإنطلاق في تجربة جديدة تقوم على المركزية في القرار التي تتطلب الإعتماد على المسيرين، كل هذا أدى إلى ظهور آلة بيروقراطية كبيرة، تتحكم في صناعة القرار وفي تنفيذه، وانتقال مراكز القرار على هذا النحو أدى إلى تغيير مركز الثقل الاجتماعي من طبقة الفلاحين إلى طبقة عمال الصناعة التي كان يرجى منها خلق تنمية تقوم على تعزيز الإستقلال السياسي والحد من التبعية حسب الخطاب السياسي (1) .

والمتتبع لهذه الفترة السياسية ( 62 - 76 ) يلمس أن هناك ثلاث محاور أو نقاط إرتكاز تأثرت بها البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وهي : 1- ميثاق طرابلس ( 1961 ) ، 2- ميثاق الجزائر ( 1965 ) ، 3- الميثاق الوطني ( 1976 ) .

## 2- العامل الثقافي:

أما على المستوى الثقافي فقد ترتب عن الغزو الفرنسي محاولة طمس الشخصية الجزائرية وحرمان الفئات الاجتماعية من مقوماتها الوطنية، حيث سعت السياسة الثقافية الإستعمارية التي فرضت على الفئة المثقفة بهدف إحباط نضالها وعزلها عن واقعها الاجتماعي.

فقد ساهمت فرنسا في التخلف من أجل تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية ونشر الأمية وحرمان مختلف الفئات من التعليم، والفئة القليلة التي تستفيد من ذلك كان تعليمها يتم وفقا للقيم الفرنسية لطمس شخصيتها وإخراج جيل مفرنس يخدم المصالح الإستعمارية، أي إيجاد نخبة من الجزائريين تكون إحتياطاً للكادر الفرنسي وتعزيزاً للوجود الإستعماري، وإعطاء هذه الفئة بعض الإمتيازات (1).

وفي هذا الصدد لا نجد أحسن من وصف -محمد رحال- لهذا الموضوع بإستطان الجهاز المدرسي الإستعماري، أي محاولة ترسيخ هيكل مدرسي جديد بعيداً عن الجهاز

<sup>1</sup> ادريس بولكعبات : مرجع سابق ، ص 94 .

<sup>1</sup> عبد الله سيد هدية : تجربة التنمية والتحديث في الجزائر، مرجع سابق، ص 14.

التربوي والديني للمجتمع الجزائري، ولذلك سعت الجزائر من خلال الثورة الجزائرية إلى إرساء الثورة الثقافية إنطلاقاً من " أننا نمر بتجربة تنمية بناءة ... تتطلب إقتلاع المورثات الثقافية الإستعمارية - التي تحالفت مع الرجعية المحلية لتشويه وإذابة الثقافة والشخصية الوطنية - لتحل محلها ثقافة وطنية تتيح الفرص المتكافئة لتعبئة إتفاقية سالمة على مستوى جميع قطاعات المجتمع الجزائري"<sup>2</sup>.

وبعد تحقيق الإستقلال، واصلت الدولة نهجها في هذا الإتجاه وجعلته من الأولويات، حيث خصصت الدولة " ما يقرب من ( 25%) من الميزانية العامة للتعليم، حيث أن التعليم الإبتدائي وحده قد تطور منذ سنة 1962 من ( 764 937 ) تلميذا إلى ( 2 018 937 ) تلميذا سنة 1971 " <sup>(1)</sup>.

كما أسست العديد من المدارس والمعاهد الرسمية والمؤسسات التعليمية التي سعت إلى تحقيق ما سبق.

وقد كان كل هذا واضحاً من خلال النهج السياسي الذي سلكته الدولة، وتبنيها لمجموعة من المبادئ كان أهمها إلزامية التعليم وجزأته ، حيث أتاحت إلزامية التعليم الفرصة لمختلف أبناء الفئات الاجتماعية للصعود في سلم التدرج الاجتماعي وفقاً لشروط تقنية تتعلق بإمكانيات التحصيل الخاصة بالإنسان دون إعتبارات فئوية، أما جزأة التعليم فقد صاحبها حراك إجتماعي على مستويات معينة من البناء الاجتماعي العام بسبب المكنات الجديدة المكتسبة ضمن سلم التدرج الاجتماعي .

من خلال ما سبق نفهم أن ما يميز دور المؤسسة التعليمية الرسمية خلال هذه الفترة - بعد الإستقلال - إسهامها بدرجة كبيرة في إحداث حراك إجتماعي كمي أفقي وعمودي بإعتبار " أن الحراك الاجتماعي في نظام مفتوح يتكون من حركات الأفراد صعوداً وهبوطاً خلال الأبعاد المتعددة للتدرج الاجتماعي ضمن البناء الاجتماعي العام للمجتمع " <sup>(2)</sup>.

<sup>2</sup> محمد السويدي : مرجع سابق ، ص 43 .

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 51.

<sup>2</sup> زايد مصطفي : مرجع سابق ، ص 52 .

وهذا يؤكد لنا وعي الدولة من أن تحقيق التوازن التربوي على المستوى الوطني ( تقليص الفوارق الجهوية ) يساعد على إعادة صياغة البناء الاجتماعي العام للمجتمع .

### 3-العامل الاجتماعي:

وفي المستوى الاجتماعي ظهرت إشكالات بالغة التعقيد، إذ ترتب على الغزو الفرنسي، والسياسة التي انتهجها " نزع ملكية الأراضي " بمختلف الوسائل، حركة هجرة داخلية وخارجية، إذ ارتبطت ظاهرة الهجرة في الجزائر بفترة الإحتلال الفرنسي الذي إتخذ سياسة الإستيطان التي تقوم أساسا على إنتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين، ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين، ومن ثم أصبح الريف الجزائري أمام أمرين، إما يتجه إلى المدينة، أو إلى خارج البلاد، وإما أن يمكث في الريف ليعمل في مزارع المعمرين بأجر قليل (1).

وإنتشار الفقر والبؤس والبطالة بأشكال رهيبة ومتفاوتة، فالهجرة الداخلية كان لها شكلين: الأول هو الهجرة نحو المناطق الغنية المتمثلة في مزارع الأوروبيين ( قبل سنة 1962 )، (من الريف إلى الريف)، هذه الهجرة قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش بعد أن فقد معظمهم ملكيته للأراضي نتيجة الإستغلال الفرنسي، والثانية كانت من الريف إلى المدينة بهدف البحث عن عمل دائم، وهذا الشكل هو الذي إستمر حتى بعد الإستقلال واشتدت وطئنة بصفة خاصة بعد الشروع في عملية التصنيع من خلال المخطط الثلاثي(1966-1969) فمن السنوات الأولى من الإستقلال حتى سنة (1966) نجد ( 85% ) من النازحين نحو المدن الكبرى، نزحوا أصلا من الريف طلبا للعمل (2).

دون أن ننسى أن حرب التحرير ( 54 - 62 ) كانت أكثر تمركزا في الريف مما يعني تدمير مئات من القرى وآلاف المداشر من طرف الإحتلال الذي أدى بأصحابها إلى اللجوء في أغلب الأحيان إلى ضواحي المدن طلبا للأمن .

<sup>1</sup> محمد السويدي : مرجع سابق ، ص 86.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 65.

هذه الهجرة خلقت العديد من المشاكل منها إنتشار الأكواخ القصديرية وإزدحام المراكز الحضرية المستقبلية، هذه المشاكل تؤدي إلى إعاقة البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية، فضلا عن دورها الأساسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة .

أما الهجرة الخارجية، فكانت في معظمها إلى فرنسا وكانت "هجرة جوع" كما يفضل الكثير من الباحثين تسميتها، فهي ليست إنبهار بالحضارة الأوروبية كما يدعي بعض الكتاب الفرنسيين بل هي نتيجة عجز وإحتياج ( عدد المهاجرين مثلا إلى فرنسا ما بين سنة (68 - 71) وصل إلى 35 ألف شخص )<sup>3</sup>.

هذه الهجرة المتزايدة أربكت الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ففي عام 1963 قدر عدد العاطلين عن العمل بمليونين نتيجة لتعودهم على العمل الفلاحي من جهة - فهم لا يعرفون غيره - وعدم إيجاد عمل لكسب لقمة العيش من جهة ثانية، كما أن تدهور القوة الشرائية منذ العهد الفرنسي وحتى بعد الإستقلال يعبر عن الفقر واليأس الذي شهدته فئات إجتماعية كبيرة نسبيا .

مما سبق يمكن القول بأن هذه المشكلات أدت إلى حراك إجتماعي كبير أثر في البنية الاجتماعية الجزائرية .

#### 4-العامل الاقتصادي:

ورثت الجزائر هيكل اقتصاديا ذات طابع استعماري ،حيث يخصص الجزء الاعم من مجموع الانتاج الزراعي و الصناعي للتصدير بالاضافة الى تصدير قوة العمل الانساني من خلال هجرة الايدي العاملة الجزائرية...كما ظل قطاع الزراعة التقليدي الذي يضم اعلى نسبة سكانية تعيش عليه ،بعيدا عن اية تنمية حديثة اما الصناعة فقد كانتسويقهاالرئيسيفي الخارج<sup>(1)</sup> ، فخروج المعمر من الأرض الجزائرية خلف وراءه بنية اقتصادية هشة خالية من المؤطرين، فقد ورثت الجزائر عن الإستعمار اقتصاداً مزدوجاً يجمع بين القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي، الأول في مرحلة التفكك-حسب ماأشرنا في

المبحث السابق- والثاني في مرحلة الإنطلاق خاصة بعد إكتشاف النفط، ومحاولة فرنسا لتصنيع الجزائر من خلال مخطط قسنطينة .

لذلك كانت الجزائر على يقين أن أي محاولة لإحداث تنمية إقتصادية واجتماعية لا بد لها من إستقلال إقتصادي، وهذا لن يتوفر ما لم يكن هناك إستقلال سياسي حقيقي عند الإستعمار وهو " الإستقلال الذي يأخذ في الإعتبار نزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبي، وتأميم المزارع والبنوك والمشروعات الكبيرة الأجنبية، وهذا بدون شك يتطلب تعديلاً للعلاقات النقدية والتجارية والمالية، وهذا ما حدث في الجزائر منذ إستقلالها السياسي على مراحل" (2).

وأول هذه المراحل انتهاجها للتسيير الذاتي كتنظيم إقتصادي يهدف إلى تنمية المجتمع، وهذا ما جسده مراسم 18-22 مارس 1963 التي أقرت تأميم الأملاك الشاغرة، حيث أقام المرسوم الأول لجان للإدارة في المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية الحالية، التي تضم أكثر من عشرة عمال، ووضع أعضاء اللجنة تحت إشراف المكتب الوطني لحماية وإدارة الممتلكات الحالية، أما المرسوم الثاني فقد نظم التحويلات والمبيعات والإجراءات الخاصة بالممتلكات المهجورة (1) .

فطابع التجربة الجزائرية في مجال التسيير الذاتي يقوم أساسا على مبدأ الملكية الجماعية في الممتلكات التي إسترجعها المجتمع الجزائري بعد رحيل المعمرين، ونقل تسييرها إلى مجموع العمال، وهي أكبر تجربة إقتصادية وإجتماعية تشهدها الجزائر بعد الإستقلال .

وبعد مدة زمنية إصدمت بمشكل الفعالية الاقتصادية، فقد إستمر الإنتاج في التدهور، حيث سجل تفهقراً بنسبة 10% سنة 1963 - هذا التراجع صاحبه تدمر عام في أوساط الطبقة العاملة، حيث ظهرت عامي 1963 و 1964 مؤشرات الإخفاق، فقد إنفجرت " إضرابات وحشية " خلال تلك الفترة، لم تستثنى مؤسسات التسيير الذاتي " (2) .

<sup>2</sup> محمد السويدي :مرجع سابق ، ص 99 .

<sup>1</sup> مغنية الأزرق : مرجع سابق ، ص 102 .

<sup>2</sup> ادريس بولكعبات: مرجع سابق ، ص 93 .

وقد انفجرت تلك الإحتياجات للتعبير عن نقص في إشباع حاجات العمال المادية بسبب إرتفاع أسعار المواد الأساسية، وعليه بدأت التجربة في التراجع مما أدى إلى حدوث إنقلاب سياسي صاحبه تغيير في الخطط الاقتصادية، وكانت سنة 1967 هي سنة الخروج من مرحلة التردد والنقاش التي إستغرقت سنوات، وكان قانون 30 أوت 1967 بمثابة بداية التغيير، وعليه ظهرت مخططات للتنمية سيطرت عليها فكرة التصنيع كالاتي: ( 1967 - 1969 ) المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول ( 70 - 73 )، والمخطط الرباعي الثاني ( 74 - 77 ).

وهذا يوضح إندفاع السياسة الجديدة نحو التصنيع، الذي يوضح إنتقال مركز الثقل من القرية - بإعتبارها مركز الثورة - إلى المدينة، هذا التغيير ترتب عليه تغيير في أهمية الفاعلين الاجتماعيين، حيث إنتقلت من طبقة الفلاحين إلى طبقة العمال .

وعليه كانت إستراتيجية التنمية في الجزائر قائمة على إختيار التصنيع السريع للبلاد، ويأتي " الهيدروكاربر " ليكون قاعدة ما يعرف بخطة الصناعة المصنعة " ويقصد بها الصناعة التي تعد بمثابة قاعدة تصنيع متكامل ومنسجم، وتشكل نواة الاقتصاد القومي، وعليه فقد تبنت التصنيع الثقيل كقاعدة بناء .

وحسب تحليل الخبراء فإن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة كان محاولة للإقتداء ( أو تطبيق وتبني ) نموذج. ديستان دوبرنيز " **G.DESTANN DEBERNIS** " الذي يطرح نموذج متكامل للتنمية، وكان دوبرنيز «يعتمد على حجة إعتمدها المنظرون السوفييات في سنوات 1920 - 1930 ، والذين كانوا من أنصار قانون إعطاء الأولوية لإنتاج وسائل الإنتاج، الذي كان يعتقد أن له مفعولا تعاقبيا أو تسلسليا في تحريك الإقتصاد<sup>(1)</sup> .

أي أن هذه الصناعات الثقيلة هي محرك لظهور صناعات خفيفة والتي تؤدي بدورها تدريجيا إلى تفعيل العمل الزراعي، مما يؤدي إلى إمتصاص البطالة، والتقليل من النزوح الريفي، هذه الفرضية التي إرتكز عليها دوبرنيز في نمودجه وتبنتها الجزائر.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص98.

ولعزم الجزائر على تحقيق التنمية، إتجهت بعد إستكمالها لإرساء القاعدة الصناعية إلى الإصلاح الزراعي حيث أعلنت الثورة الزراعية سنة 1972 ، هذه التحولات رافقتها تحولات على مستوى علاقات العمل أطلق عليها "التسيير الإشتراكي للمؤسسات".

إلا أن هذا النظام ما فتئ و أعلن فشله بعد تقييم عشرية السبعينات، و لعل أهم أسباب فشله يعود إلى الطبيعة العمومية للملكية، ذلك أن مؤسساته كانت تخضع للوزارة، وكان يشترط في المسير أن يكون وفيما سياسيا قبل أن يكون ناجعا تقنياً فالإنتاجية والمردودية كانتا معيارين ثنائيين، إذ أن الأهم كان يتمثل في تحقيق أهداف المخطط، فالطبيعة العمومية للملكية فيما يخص معظم وسائل الإنتاج وإنتظام الثلاثي للدولة ( التي تعتبر في الاقتصاد مالكة ومسيرة وقوة عمومية)، هذه الأسباب كانت عائقا لعمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية أو مؤسسة إقتصادية<sup>2</sup>.

ويجدر الإشارة قبل إختتام هذا المبحث، إلى أنه من أسباب عدم نجاح هذه التجربة - التسيير الذاتي - أنه يتصف بالتناقض بين طرائق وبنى تنتمي للتنمية الرأسمالية والأهداف الإشتراكية. حيث بقيت سيطرت البنى التقليدية التي تعتمد على العلاقات الشخصية والقربا، فرغم التأميمات(التي فرضها التسيير الذاتي) التي مست طبقة معينة، لخلق تنافس حقيقي بين الأفراد ( إستبعاد الطبقة ) لأن الربح لم يكن لطبقة معينة بل لأشخاص معينين، هذه المعادلة أدت إلى إنتهاج سياسية العلاقات الشخصية مع الإدارة لتحقيق الربح بدلا من الإعتماد على القدرات الفردية وميكانزمات السوق، هذا الأسلوب يطلق عليه إتيان إسم " الزبونية" وهذه العلاقات الشخصية هي بديل للمبادئ الكونية المعروفة، والتي تسيير على منوالها الإدارة الجزائرية<sup>(1)</sup> هذا مآدى إلى سيطرة العلاقات الشخصية في سير مختلف المؤسسات الوطنية، و فشل هذا النمط من التسيير في خلق مجتمع واحد يخلو من التدرج .

من خلال عرض أهم خصائص البنية الاجتماعية على جميع المستويات يمكن القول أن الجزائر حاولت إجتياز مختلف المشاكل التي خلفها الإستعمار الفرنسي من خلال تبنيها

<sup>2</sup> عبد المجيد بوزيدى: تسعينات الاقتصاد الجزائري، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، الجزائر، 1999، ص53.

التسيير الذاتي محاولة في الدرجة الأولى تحقيق عدالة اجتماعية وبنية اجتماعية دون طبقات، أي التخلص من التفاوت الاجتماعي الذي كان أحد مخلفات التاريخ الإستعماري إلا أنها فشلت في ذلك، حيث ظهرت فئات إجتماعية جديدة على الساحة، وحدث حراك إجتماعي واسع النطاق بين هذه الفئات أدى إلى ظهور طبقة بوجوازية كانت مكونة من البورجوازية التكنوقراطية وهي بوجوازية إقتصادية (تمثلت أكثر في المقاولين) والجيش، وبوجوازية صغيرة تمثل الطبقة الوسطى، وهي فئات اجتماعية واسعة تشمل مايلي: فئة تمارس نوع من السلطة السياسية (المديرين)، فئة التجار، فئة من الإطارات والكوادر، فئة موظفي الوظيف العمومي، ذوي الياقات البيضاء .

كما وسع هذا التنظيم الاقتصادي (الإشترابية) من قاعدة الطبقة العاملة التي إمتصت الكثير من الفلاحين نتيجة إنتهاج سياسة التصنيع، وهذا ما يميز الفترة البومدينية على فترة بن بلة، حيث سعى هذا الأخير إلى إقامة نموذج يعتمد على طبقة الفلاحين عبر التسيير الذاتي، بينما سعى الرئيس هواري بومدين إلى تغيير هذا النموذج وإستبداله بآخر يقوم على الطبقة العاملة، فالنموذج الأول يقترح على المجتمع بدء التنمية من الريف أو القرية، أما الثاني فيقترح على المجتمع بدء التنمية من المدينة ليمتد تأثيرها لاحقاً إلى القرية .

#### 4-تشكل الطبقة الوسطى الجديدة و نموها في المجتمع الجزائري ( 62- 85 ) :

إن المتبع للتاريخ الجزائري ( حسب المباحث السابقة ) يلاحظ أن كل مرحلة منه جسدت بناء طبقي يعكس خصائص المجتمع في تلك الفترة إلا أن فترة الإستعمار الفرنسي كانت مؤثرة للغاية لأنها حاولت هدم البنية الاجتماعية ( عكس الفترات السابقة التي كان يتم فيها التعايش )، وفي هذا الصدد لا نجد أنسب مما يسميه رونية غالسيو بالتدهور الطبقي الذي شهده المجتمع الجزائري نتيجة الإحتلال الفرنسي الذي كان هدفه جعل الجزائر مستوطنة للسكن بالدرجة الأولى والذي إمتد أثره إلى مابعد الإستقلال، وهذا ما أكده غوتية في أحد مؤلفاته عام 1929 إذ يقول " إن الجزائر هي بلد يسكنها 5 ملايين من الفلاحين الأهالي، مطوقين بـ 800 ألف بورجوازي أوروبي " (1) .

هذا التدهور الذي ينبؤ عن إستقلال فظيع كان سببا في مختلف الإنتفاضات، كان أهمها ثورة التحرير 1954 .

---

<sup>1</sup> -lachref mostefa :l'algerie, nation et societe ,sned,alger,1978,p178.

هذا عن البناء الطبقي العام للمجتمع الجزائري بصفة عامة، أما إذا تطرقنا إلى الطبقة الوسطى، وخصناها بالحديث والتحليل فلا نجد الكثير، نتيجة لعدة عوامل أهمها خصوصية هذه الطبقة - كما أشرنا في أسباب إختيار الموضوع - وفي هذا السياق نجد دراسة " تشارلز ربرت آقرون **Charles Robert ageron**" تحت عنوان " الطبقات المتوسطة في الجزائر المستعمرة، الأصول، التكوين، والتقدير الكمي " (2).

وقد توصل في دراسته إلى أن المجتمع الجزائري قبل الإستعمار كان يعرف الطبقة الوسطى والتي كانت تسمى آنذاك بـ **belidia** البلديا والتي وصفها بأنها طبقة متوسطة حضرية تقليدية تتشكل من الحرفيين وصغار التجار .

أما في فترة الإحتلال الفرنسي فهي تضم أيضاً طبقة متوسطة تنقسم إلى قسمين:

1- الطبقة المتوسطة الريفية التي حصرها في الفئة المالكة بين ( 11 - 50 ) هكتار.

2- الطبقة المتوسطة الحضرية الجديدة التي يطلق عليها " أبناء القرن" والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وهي طبقة مثقفة تكونت في المدارس الفرنسية تضم ( رؤساء المؤسسات وصغار الملاك المستقلين... ) وعدد كبير من الأطر ذوي الرواتب، ومستخدمو المكاتب والتجار والمدرسين.. كما تطرق بورديو في دراسته " للعمل والعمال في الجزائر" فقد أشار أيضاً إلى وجود هذه الطبقة التي يطلق عليها البورجوازية الصغيرة، ففي نظره تضم هذه الأخيرة فئة الذين يقومون بأعمال غير يدوية في القطاع الحديث ( لهم مستوى تعليمي) وتضم الموظفين الإداريين والوظيف العمومي أي البيروقراطيين (1) .

فوجود هذه الفئة وبهذا الشكل داخل البناء الاجتماعي جعلها تلعب دور وسيط بين الأهالي والمعمريين الأوروبيين، والمحلل للفترة الإستعمارية يستنتج بعض الأبعاد والعوامل التي أدت إلى توسع هذه الطبقة وظهورها في هذه الفترة التاريخية.

## 1-العوامل الثقافية :

<sup>2</sup> -bourdieu pierre:travail et travailleur en algerie, moutin etco,paris,lahaye 1963,p385

<sup>1</sup> -charles Robert ageron:les class moyennes dans l'algerie colonial,origines,formation,quanttative,p5

كلنا يعلم أن فرنسا أجلت أي تخطيط في المجتمع الجزائري إلى حين سيطرتها على أكبر قدر ممكن من الأراضي، وهذا ما لمسناه سابقا في إهتمامها بالريف الجزائري ومحاولة إستطانه، وبعد إنتزاعها لأكبر قدر ممكن من الأراضي إتجهت إلى سياسة الإستيطان، مما إستدعى إقامة إدارة تقوم على خدمة هذه الفئة، الأمر الذي إستدعى خلق وظائف بيروقراطية ولتغطية هذه الوظائف كان لازما عليها بناء وفتح المدارس - لإنتشار الأمية في أوساط الجزائريين - ( يقول الكاتب الفرنسي الود لم يكن في الجزائر أكثر من 450 متقفا جزائرياً سنة 1907 ) (2) .

تعتمد أساسا في إستقبالها على أبناء الأرسقراطية الجزائرية - هذه السياسة سمحت بظهور فئة وسطى تعرف " بالبيروقراطية " .

## 2-العوامل الصناعية:

كان تركيز فرنسا في سنواتها الأولى على الجانب الزراعي لإستنزاف خيراته ولكن مع الأزمات الاقتصادية والحرب العالمية الثانية وإكتشاف البترول، ومحاولة لإجهاض ثورة التحرير إتجهت السياسة الفرنسية إلى التصنيع الذي كان في البداية يعتمد على المناجم، وفي إطار ذلك حاول توسيع الصناعة من خلال مخطط قسنطينة .

## 3-العوامل السياسية:

ظهور حركات التحرر التي كان ينشطها فئة من المثقفين - بدءا من نجم إفريقيا إلى جبهة التحرير - ، الذين قادو حرب التحرير كانوا ينتمون إلى شريحة إجتماعية وسطى كانت قريبة من عامة الناس مما جعل أفكارها مقبولة إجتماعياً، إضافة إلى أن طرحها كان راديكاليا يبعث عن التغيير وتحسين الأوضاع السيئة وتقريب المسافات الاجتماعية الناتجة عن الفوارق الاجتماعية التي تمارسها الدولة الفرنسية. وفي هذا

<sup>2</sup> — أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طبعة 3، 1983، ص

الصدد يقول **محمد حربي** " إن غياب طبقة قادرة ومرغوبة لقيادة النضال الوطني أعطى الأفضلية في الدور السياسي للشرائح الوسطى " (1).

وتؤكد دراسة الباحث الجزائري عبد اللطيف بن أشنهو عن المجتمع الجزائري "أن الوزن النسبي للفئات المتوسطة ضمن البناء الطبقي للمجتمع الجزائري قد شهد تطوراً هائلاً خلال الثلاثين عاماً الماضية، فلقد أخذت هذه الفئات بالنمو المحسوس في الحجم المطلق، والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة بين عامي ( 1954 - 1962 ) في ظل الإحتلال الفرنسي أولاً، ثم واصلت تلك الفئات في توسعها ونموها غداة الإستقلال بفضل سياسات الدولة ( ما بعد الإستقلال ) في مجال التوسع في الخدمات الحكومية والإدارية والتوسع في إعداد أرباب المهن الحرة، والفئات التكنوقراطية المرتبطة بالقطاع العام وكذا الفئات البورجوازية الصغيرة المرتبطة بأنشطة الخدمات في القطاع الخاص " (2).

وما يمكن إستنتاجه من الطرح السابق أن الطبقة الوسطى القديمة كانت موجودة في المجتمع الجزائري منذ القديم إلا أن الطبقة الوسطى الجديدة ( تشكلت في مرحلة الإستعمار منتصف القرن العشرين، لذلك يجب التأكيد على أن هذه الطبقة حديثة التكوين تشكلت في نهاية الإستعمار وبدأت في النمو والإتساع بعد الإستقلال، وذلك في الفترة الممتدة من ( 62-79 ) التي أبرزت مجتمع طبقي جديد، وهي تشير إلى فترتين مختلفتين من الحكم، والتي إتبع فيهما أسلوبين مختلفين " أسلوب التسيير الذاتي ثم الأسلوب الإشتراكي " هذا من خلال مسار التنمية التي تبنته البلاد في هذه الفترة، والذي كان شبيهاً بذلك الذي سارت فيه دول أوروبا الشرقية في المرحلة الستالينية والذي إعتد على مركزية التخطيط الاقتصادي الذي يركز على الإنتقال من الزراعة إلى الصناعة، الأمر الذي إستدعى الحاجة المتزايدة لليد العاملة الماهرة ومسيرين أكفاء من أجل تطيرها.

وإذ حللنا هذه الفترة، ومن خلال المبحث السابق نجد أن هناك ثلاثة عوامل ساهمت في نمو هذه الطبقة وإتساعها وهي متداخلة مع بعضها البعض ومتبادلة التأثير.

## 1- العامل الإستعماري:

<sup>1</sup> -إدريس بولكعبات مرجع سابق:،ص 123.

<sup>2</sup> -a.benachenhou:"evolution économique et changements sociaux en algerie"(a.a.f.project1984),pp 46-48.

بعد إعلان الجزائر دولة سياسية مستقلة هرع الأوروبيون إلى الرحيل إلى بلادهم وعلى رأسهم الإيطارات والكوادر كنوع من التحدي والضغط على الدولة لعدم توفر هذه الإيطارات في المجتمع الجزائري، إلا أن إرادة الشعب الجزائري حالة دون ذلك حيث حل محلهم الجزائريون، ومن أهم القطاعات التي تستقطب الفئة الوسطى الوظيف العمومي الذي كان يشغل به 30 ألف موظف في سنة 1955، إلا أن هذا العدد تضاعف سنة 1963 ليبلغ 300 ألف<sup>(1)</sup>. هذا العدد الكبير كان يعتبر شريحة ضمن شرائح الطبقة الوسطى .

## 2- العامل الثقافي :

ويتجسد هذا العامل أكثر في الميثاق الوطني 76 الذي ينص على إجبارية وإلزامية التعليم ومجانيته، هذا القرار جعل التعليم مفتوحاً وممكن لأبناء الطبقات السفلى وفقاً لشعار " ديمقراطية التعليم " فكما سبقت الإشارة أن التعليم في الحقبة الإستعمارية كان مقتصرأً على أبناء الأرستقراطية الجزائرية بهدف إيجاد نخبة من الجزائريين تكون إحتياطاً للكوادر الفرنسية وتعزيزاً للوجود الإستعماري، وكانت سنة 1980 هي السنة التي بدأ فيها تخرج الحاصلين على الدبلومات بكمية معتبرة، إذ تخرج 60 ألفاً من المعاهد منهم 25 ألف إطار متوسط وعالي<sup>(1)</sup> .

إلا أنه تجدر الإشارة (في نفس السياق) أن المعاهد والجامعات كانت عاجزة عن توفير العدد المرغوب فيه من الإيطارات السامية والمتوسطة والذي كان عائقاً من عوائق نجاح مسار التنمية إضافة إلى نوعية الإيطارات المتخرج إذ لم يكن كلها في المستوى المطلوب.

## 3- العامل الصناعي:

ويرتبط هذا العامل بتبني إستراتيجية التصنيع في أولويات الأمور لتحقيق التنمية، والواقع أن هذا العامل كان عنصر بارز في ظهور الطبقة الوسطى الجديدة في كل المجتمعات، ذلك أن سياسة التصنيع وإنشاء مركبات صناعية كان حاسماً في ظهور حاجة ملحة للمسيرين والإيطارات وعمال ذوي الياقات البيضاء، وهذا وسع من الطبقة الوسطى في الجزائر عكس ما كان يظن

<sup>1</sup> - ادريس بولكعبيات: مرجع سابق، ص 126  
<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 127

البعض، إذ نجد مثلاً أليكس دو كفيل كان يربط بين "الحركة الديمقراطية والمجتمع الصناعي بأن هذه العلاقة ستضعف من الطبقة الوسطى" إلا أن ما حصل في الجزائر يفند ذلك، ولعل هذا كان سبباً من أسباب فشل هذه التجربة التي تتسم بأهداف اشتراكية وتعتمد على بنى رأسمالية .

من خلال إستعراضنا السابق لأهم العوامل التي شكلت الطبقة الوسطى ووسعنها، يمكن القول بأن الطبقة الوسطى الجزائرية شهدت قفزة كبيرة في المجتمع الجزائري من حيث وزنها النسبي في البنية الاجتماعية ودورها في المجتمع ، هذا الإزدهار قد تحقق من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة في تحقيق عمليات التحديث والتنمية لتحسين مستوى المعيشة وتقديم الخدمات الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية ( تعليم ، صحة ، إسكان ) إضافة إلى سياسية الدعم ومحاولة تحسين الأجور من خلال نموذج التنظيم - الاشتراكية .

وقد إستفادت الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها من هذا النموذج الذي يفضل الكثير بتسميته النموذج الشعبوي " نظراً لأنه كان يحرص - في مرحلة ما من تطوره - على إستقطاب هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية وكسب تأييدها السياسي عبر ما إنتهجه من سياسات إقتصادية وإجتماعية ذات طابع شعبي <sup>2</sup> .

وبحكم موقع الطبقة الوسطى داخل تقسيم العمل الاجتماعي، وعلاقتها بوسائل الإنتاج، وفي ضوء تزايد عدد أفرادها، وإنتعاش وضعها في هذه المرحلة، وتوغل إيطاراتها في مختلف أجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية، فقد نجحت في تأثيرها على القضايا العامة وإضافتها الطابع التوفيقى والوسطى للكثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية .... إلخ .

وفي الأخير نؤيد ما قاله د/ بولكعبيات من أن الطبقة الوسطى تكونت وإتسعت داخل القطاع العام في ظل الدولة البورجوازية.

2 رمز زكى: وداعا للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص 117.

## 5- تحولات المجتمع الجزائري وبوادر إنهيار الطبقة الوسطى (1985 - 1998):

شهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة عدة تحولات تكاد تكون جذرية من النقيض إلى النقيض ( من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن إشتراكية التسيير إلى الخصوصية، ومن مركزية القرار إلى اللامركزية ... ) هذه التحولات كانت أهم مؤشر على بداية الإنهيار الذي تشهده الطبقة الوسطى، فبعد تبني الجزائر سياسة التنمية في إطار نموذج عمل مركزي والقيام بعدة مخططات تعتمد على الإستثمار، هذه الإستثمارات تمثل حالة لتطور الهيكل المادي للمجتمع، والذي رافقه تطور في الهيكل البشري<sup>1</sup> حيث خلق نوع من الإختلال في التوازن صاحبه أزمة سياسية واقتصادية وإجتماعية في البلاد سنحاول إستعراضها فيمايلي:

---

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم حسن بهلول ، الأزمة الاقتصادية والازمة السياسية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص ص 4 - 20 .

## 1- الأزمة السياسية:

تلعب أحيانا التغيرات السياسية دوراً محركاً، ففي الجزائر لعب نظام الحزب الواحد دوراً مهماً خلال الفترة الأولى من الإستقلال، إلا أنه بعد رحيل الرئيس بومدين بدأ الضعف واضحاً على حزب جبهة التحرير، حيث أصبح عاجزاً على إستيعاب قوى جديدة من الشباب التي مثلت نسبة (75%) من القوى البشرية، كما إستفحل الفساد الإداري والوظيفي بين عناصر القيادة، وإنتشرت الخلافات بين قيادات الجبهة مما أدى إلى الإنفصال بينها وبين الشعب، فبدأ التوجه نحو التعددية الحزبية وتحقيق إصلاحات دستورية في مقدمتها المصادقة على قانون تنظيم الحياة الحزبية 12 جويلية 1989.<sup>2</sup> وقد أعتبر هذا تغييراً سياسياً كفيماً، حيث تم الإنتقال من نظام مغلق إلى نظام مفتوح، غير أن الأزمة السياسية كانت كابحاً لهذه التغيرات كما سنترجم ذلك في السطور التالية.

تعد أحداث أكتوبر 1988 المتمثلة في إنفجار شعبي، منعرجاً خطيراً في الحياة السياسية وهي أول بوادر الأزمة السياسية الناتجة عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في ندرة التمويل في السوق، تفشي البطالة وسط الشباب، العجز المتفاقم في السكن الاجتماعي، الفقر، تدهور حالة الأمن ... إلخ.

ويمكن تحليل هذه الأزمة التي كانت نتيجة طبيعية لإختلال التوازن السياسي في البلاد من خلال ثلاثة أصدعة هي:<sup>1</sup>

1- **الصعيد الفلسفي ( الإيديولوجي ):** ركز الخطاب الإيديولوجي على تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو تصور نظري مغربي، إستقطب إهتمام المواطنين، لأنه يعبر عن طموحه، وعلق آمالاً عريضة على الدولة لتجسيد هذا الخطاب السياسي في الواقع، ولكنه إكتشف إنحرافها عن هذا المنهج، وهو إختلال واضح في توازن السياسة المطبقة.

<sup>2</sup> - مجموعة من الاساتذة ، سمات وملامح النظام الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص139.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول ، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص23.

2- **الصعيد التنظيمي** : يركز هذا البعد على نظام الحزب الواحد ( جبهة التحرير الوطني ) حيث أن تحول قيم هذا الحزب التي كان يتبناها في فترة التحرير وتلاشيها بعد الإستقلال، و تحول هذه الجبهة من تنظيم سياسي ثوري يعيش وسط الشعب، إلى هيكل شبه إداري، إنفصل تدريجيا عن الشعب، ليقترب أكثر من الدولة، ويفتقد بهذا مهمته كحزب ديمقراطي يتحسس مشاكل الشعب، ويدافع عن حقوقه. إن هذا التحول الذي توجه إلى خدمة الدولة، و حمايتها، حتى من معارضات جماهير المواطنين، يمثل، إختلالا تنظيميا في التوازن السياسي للمجتمع .

3- **الصعيد الثقافي** : يركز هذا البعد على إنماء الثقافة الوطنية التي يفترض أن تكون مهمتها الأولى والأساسية، ولكن غياب هذه الأخيرة فتح المجال، أمام العديد من الأفراد غير الأكفاء للتعامل مع مقومات هذه الشخصية الوطنية، وهي الأمازيغية، والإسلام، والعربية، هذا ما خلف إختلالا ثقافيا في التوازن السياسي للمجتمع .

تعتبر هذه الإختلالات في هذه الأصعدة عن عجز النظام بالوفاء بالتزاماته أمام الشعب، وعليه يمكن القول بأن المجتمع الجزائري شهد في هذه الفترة -ونتيجة لما سبق-، خيارات سياسية ظرفية كان لها تأثيراً على الاقتصاد الوطني كما سيتضح فيما يلي :

## 2- الأزمة الاقتصادية:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية عشرية الثمانيات أزمة حقيقية للفعاليات، حيث إتسم إيطاره الداخلي بظهور مشكلة التضخم ( العرض الشامل لم يستطع مواكبة الطلبات ). وما فجر الأزمة هو تراجع سعر البترول عام 1986 ( تدهور السوق النفطية العالمية ) إذ بلغ سعر برميل البترول حوالي 10 دولارات أمريكية الأمر الذي صاحبه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45%<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول ، الأزمة الاقتصادية والازمة السياسية،مرجع سابق،ص 25.

إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية والداخلية ( بلغت ديونها الخارجية في سنة 94 ) 29.486 مليار دولار )<sup>(2)</sup>.

وقد عرفت هذه المرحلة تطبيق سياسات إقتصادية متضاربة من نتائجها تحطيم القطاع الاقتصادي العام دون إقتراح بدائل جدية<sup>(3)</sup>. فمذ النصف الثاني من سنوات الثمانيات بدأت تظهر مؤشرات ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني كما بدأت في الظهور علامات تشير إلى تراجع " إستراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات. كما تميزت بوضع مخططات تنموية المخطط الخماسي الأول ( 80 - 84 ) والذي صاحبه نظام إعادة الهيكلة، والمخطط الخماسي الثاني ( 85 - 89 ) إستقلالية المؤسسات، ثم برنامج إعادة التطهير في 93 والذي لم يطبق إلا في سنة 94 والذي يسمى برنامج إستقرار إقتصادي شامل.

ويرجع المحللين هذه الأزمة إلى أنها "أزمة نظام" لقد أصبحت أنماط التنظيم وال ضبط التي كانت سائدة غير ناجعة، وأنه لا يمكن القضاء على أزمة الفعالية الاقتصادية الوطنية، إلا عن طريق تغيير النموذج الممركز والإدارى للتسيير الاقتصادي<sup>3</sup>.

إضافة إلى هذا فأحد أسباب هذه الأزمة هو الإعتماد على الصناعات البترولية كأساس للصناعة ومصدر للدخل ( الربيع النفطي ) .

يمكن إعتبار هذه المؤشرات هي السبب في تدهور الحالة الاقتصادية وأن هناك مجموعة من التحديات هي التي قادت إلى إستفحال الأزمة وتمكنها من البناء الاجتماعي يمكن إجمالها فيما يأتي :

**التحدي الأول :** وهو يتعلق بالأسعار حيث فشل الاقتصاد الجزائري في مواجهة هذا التحدي، وزادت نسبة التضخم بشكل كبير إذ وصل إلى (85%) عام 1988<sup>1</sup> وفقد الدينار

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص34.

<sup>3</sup> الطاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر ( 62 - 89 ) الجزء الثاني ، دارهومة ، ص 280 .

<sup>1</sup> - مجموعة من الاساتذة ، سمات وملامح النظام الجزائري ، مرجع سابق، ص154.

<sup>2</sup>- عبد المجيد بوزيدي ، تسعينات الاقتصاد الجزائري ، مرجع سابق ، ص 113 .

ثلث قيمته مما أدى إلى زيادة الأسعار، إضافة إلى عملية التحرير التدريجي للأسعار التي ميزت بداية سنوات 90، والتي بدأت تتسارع إنطلاقاً من 94، وأن المساعدات التي كانت توليها الدولة لدعم الأسعار انخفضت تدريجياً ثم زالت، وبدأ السباق بين الأجور والأسعار" فما بين فترة 90 - 98 أن الرقم الاستدلالي لأسعار المستهلك قد تضاعف بـ 4.6<sup>2</sup>.

**التحدي الثاني :** مسألة الديون الخارجية حيث تعتبر الجزائر من أكبر دول إفريقيا إستدانة من الخارج، حيث بلغت ديونها في سنة 94 ما يقدر بـ 29.486 مليار دولار وفي 96 قدرته بـ 33.651 مليار دولار<sup>3</sup>.

**التحدي الثالث :** مسألة البطالة حيث تزايد البطالة بمؤشرات كبيرة في الجزائر، إذ أصبحت مشكلة الساعة بالنسبة للمجتمع الجزائري كانت وما تزال البطالة حيث بعد الإنخفاض الذي حققته في سنة 1985 والذي قدر ( بـ 16.5% ) رجع المؤشر في الإرتفاع كما يلي<sup>4</sup> :

الجدول (1):

السنة	67	85	87	89	92	95	97
نسبة البطالة	%33	%16.5	%17	%19	%21.3	%28	%28.2

مما سبق يمكن القول بفشل الأطروحات التي سعت إلى الحد من الأزمة التي كان لها إنعكاساً على الحياة الاجتماعية، فهذه الإصلاحات بدأت بإصلاحات 88 للإستقلالية المؤسسات حتى 95 بصدر القانون المتعلق لرؤوس الأموال السلعية التابعة للدولة، كانت مؤشر للدخول في مرحلة إقتصادية جديدة تتسم بسياسة الخصخصة وتحول الاقتصاد الموجه إلى إقتصاد مفتوح .

3-محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 16 .

4 - عبد المجيد بوزيدي ، تسعينات الاقتصاد الجزائري ، مرجع سابق ، ص 101 .

## العوامل الاجتماعية:

شهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة تطورات إجتماعية كانت مساندة للتحويلات السياسية والاقتصادية أهمها ظهور الطبقات في المجتمع وهذا يتتافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية والإتجاه الإيديولوجي للفترة السابقة - إحدى هذه الطبقات غنية للغاية تتحكم في إدارة البلاد من خلال مواقعها في الجيش والحزب والمؤسسات، وأخرى فقيرة تضم فئة العاطلين عن العمل والقادمين من الريف والمناطق النائية المحرومة على أطراف المدن) نتيجة لنزوح الداخلي الذي تم التطرق إليه في المبحث السابق).

بالإضافة إلى تزايد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وإنعدام الثقة لدى الفئات الاجتماعية في قدرة الدولة على تجاوز الأزمة وتلبية مطالبها وطموحها، مما أدى إلى إنتهاج سياسة العنف - أحداث أكتوبر 88 - كوسيلة للتعبير عن سخطها من التنظيم. وحاجة المجتمع الجزائري إلى خوض تجربة تأطير العمل السياسي حيث بقيت جبهة التحرير تحتكر التمثيل السياسي وتسيطر على مختلف الحركات الاجتماعية<sup>1</sup>.

فإتساع الطبقة الوسطى عدديا وحرمانها من ممارسة العمل السياسي والإداري عزلها عن القرار السياسي. إضافة إلى سيطرت البنى التقليدية التي تميز المجتمع الجزائري والتي تعتمد على القرابة والهوية والذي كان أحد أهم أسباب فشل النظام السابق الإشتراكية.

علاوة على كل هذا الركود الذي ميز هذه المرحلة التي شاهدت تسيير غير ناجح للحقل الاجتماعي، فقد نتج عنها تدهور شروط تلبية الحاجات الاجتماعية، وكذا قساوة ظروف المعيشة لمختلف الفئات وإرتفاع في عدم التوازنات الاجتماعية كمستوى البطالة وتدهور وضعية الشغل والطرده المكثف من المدارس، وأزمة السكن والإسكان وزيادة نسبة الفقر التي تقدر في سنة 88 بـ (23.9%) من السكان، أي حوالي 5.5 مليون والتي تزايدت سنة 95 لتصل إلى 42.9 أي حوالي 12 مليون<sup>1</sup> إضافة إلى تدهور القدرات الشرائية.

<sup>1</sup> -- المنصف والناس ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 50 .

<sup>1</sup> عبد المجيد بوزيدي ، مرجع سابق ، ص 43 .

هذه الأسباب السابقة الذكر تعبر عن تراجع مستوى عمل الدولة في الميزان الاجتماعي .

من خلال تحليل هذه التحولات التي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نلمس التحولات التي صاحبة الطبقة الوسطى الجزائرية في هذه المرحلة ( الفترة ) .

إن نقطة الإنطلاق في هذا التحليل هي تبني سياسة إعادة الهيكلة ( 1980 - 84 ) تحت شعار، من أجل حياة أفضل وهذا ما عبر عنه الرئيس الشاذلي في خريف 1979 بقوله " لقد إستثمرنا كثيراً، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نسير أفضل، لقد أعطينا الأولوية لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الإهتمام أكثر بظروف حياة المواطنين " <sup>2</sup>، وقد وجهت إتهامات الفساد إلى المسيرين الذين يمثلون الطبقة الوسطى التي تشكلت داخل القطاع العام، إن السياسة السابقة (إعادة الهيكلة ) كانت تسعى إلى تفتيت المؤسسات العمومية الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة هذه العملية وسعت صفوف الطبقة الوسطى حيث كانت إحتياجات المخطط الخماسي الثاني ( 85 - 89 ) إلى 25.5% من اليد العاملة المؤهلة في ميدان الخدمات، و 24.8% في مجال الإدارة <sup>3</sup>، كان هذا بهدف تسهيل السيطرة عليها والتحكم في إدارتها، إلى أن هذا التوسع في العدد كان على حساب إتخاذ القرار، وقد أثبت فشل هذه السياسة أثناء تقييم عشرية الثمانيات ( وهذه السياسة حاصرت الطبقة الوسطى فهي مسؤولة عن التسير، لكنها لا تتمتع بحرية كبيرة في إتخاذ القرار وهو ما يعبر عنه بعزلها على القرار السياسي والإداري ) والتي نجم عنها أضرار كبيرة خاصة في صفوف الطبقة العاملة التي تدهورت قدرتها الشرائية ولم تعد قادرة على تلبية حاجتها، لذلك لاح في الأفق وكحل لمشكلة نظام إستقلالية المؤسسات وتطهيرها في سنة 1988 والذي إتبع بعدة إصلاحات أهمها قانون 1995 بموجبه تصبح المؤسسات العمومية قابلة للخصوصية.مشكلة تسريح العمال التي وصلت سنة 1997 إلى 160211 عامل من مجموع 579941 ولم يستثنى المؤطرين والمسيرين والمهندسين من هذه المشكلة.

---

2- viratelle(gerare):l'algerie,les edision ouvries ,paris,1970,p262.

3- ibrahimi(ahmad):quel type d home veut -on formet,alger,p132

وبالتالي أصبح إلغاء بورجوازية الدولة والبحث عن بورجوازية بديلة للنهوض بالاقتصاد عائقا للطبقة الوسطى، مما أدى إلى فقدانها لمواقعها التي اعتادت عليها منذ الاستقلال، ذلك أن المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا التنظيم الاقتصادي الجديد كالبطالة التي مست هذه الفئة من المتخرجين من الجامعات وحاملي شهادات التعليم العالي كشريحة من هذه الطبقة حيث بلغ عددهم 80000 ألف في 1996 ثم حوالي 100000 في 1989<sup>1</sup>

إضافة إلى إشكالية تدهور القدرة الشرائية التي شهدتها فترة السبعينات نتيجة تحرر الأسعار حيث كان التدهور الأكثر أهمية هو ذلك المسجل لدى الإطارات لتعودهم على مستوى معيشي معين.

وعموما ونظرا لطابع اللاتجانس لشرائح الطبقة الوسطى - كما سبق وحددنا ذلك في مفهوم الطبقة الوسطى - وما يعكس ذلك من تفاوت واضح في مستويات الدخل والمعيشة، ووزنها الاقتصادي والاجتماعي، ووعيها الطبقي، فإن مختلف التحولات التي مست المجتمع الجزائري كان تأثيرها متفاوتا على هذه الشرائح، فالشريحة العليا من هذه الطبقة قليلة نسبيا من باقي الشرائح، تتميز بإرتفاع مستوى دخلها، وبأن هذا الدخل ذو طبيعة متغيرة، إضافة إلى قربها من السلطة وإدارة كثير من أفرادها لأجهزة الدولة والشركات، فسوف نجد أن وضعها النسبي في تحسن، وفي أسوأ الظروف لم تتدهور حقا<sup>2</sup>. ذلك أن مثلا إرتفاع الأسعار ومختلف الخدمات ... أضرب هذه الشريحة مثل بقية الشرائح، ولكن نظراً للطابع المتغير لدخول هذه الشريحة، فإن أعضاءها يقومون برفع أسعار خدماتهم المهنية (مثل الأطباء والمحامين والمهندسين...) هذا عن المهن الحرة، أما عن الوظائف ففي كثير من الأحيان تقوم الدولة بتقرير العلاوات والحوافز والزيادات في مرتباتهم، على نحو يعوض الأعباء المالية التي تلحق بهم نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة.

أما الشريحة المتوسطة من الطبقة الوسطى، فوضعها الاقتصادي والاجتماعي قد ساء بشكل واضح جراء التحولات الحاصلة على المجتمع الجزائري، فأغلب أفراد هذه الشريحة يعيشون على مرتبات ودخول ثابتة مقابل عملهم في الوظائف الإشرافية

<sup>1</sup> عبد المجيد بوزيدى، مرجع سابق، ص 102.

<sup>2</sup> رمزي ذكي، وداعاً للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص 138.

والإدارية والفنية بمؤسسات الدولة، أو من أعمالهم المهنية الخاصة المحدودة الدخل، خاصة بعد تحرير الأسعار، وإرتفاع الرسوم المقررة على الخدمات ..

إضافة إلى مشكلة الحد من قدرات خلق مناصب الشغل ( لم يبق سوى القطاع الخدماتي كمستخدم أول ) التي فاقمت من مشكلة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات - كما سبقت الإشارة - ومشكلة التسريح التي مست أعداد هائلة من هذه الشريحة.

وفيما يخص الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ذات الأغلبية العديدة داخل هذه الطبقة، فيمكن القول أن هذه التحولات في المجتمع الجزائري قد هوت بها إلى الحضيض، ذلك أن أجور ومرتببات أعضاء هذه الشريحة منخفضة في الأصل، ولهذا كانوا يعتمدون كثيراً على دعم الدول للأسعار، والسياسة التقشفية المصاحبة لبرامج التطهير، إذ يرى الخبراء المتخصصين في النمو أن الحكومة فضلت في سنوات 96 - 97 التخلص من الديون على النمو<sup>1</sup> .

هذه التحولات إذا أثرت على هذه الشريحة وزادت من البطالة في صفوفها نتيجة التسريح من جهة وسياسة التشغيل من جهة أخرى، كل هذا نتج عنه أن كتلة كبيرة من أعداد هذه الشريحة قد هوت إلى مادون خط الفقر ودخلت إلى صفوف أفراد الطبقة الدنيا .

بعد إستعراض أهم الضغوط التي دفعت بالطبقة الوسطى للإقتراب أكثر فأكثر من الطبقة السفلى، وإن كانت فئة منها قد أصبحت في صفوفها، فإن البقية المتبقية تحاول البحث عن مواقع جديدة بدل المواقع التقليدية وهذا ما سيتضح في آفاقها وتصورها للمرحلة المقبلة في الجزء الميداني.

<sup>1</sup> عبد المجيد بوزيدى ، مرجع سابق ، ص 49 .

